مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٦١

الجمعة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد ساوتر
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهرست إيستفال
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية إلى السودان (S/2020/912)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2020/912).

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالية أسماؤهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، والسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/912، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن عن الحالة في السودان والتخطيط لمهمتنا الجديدة في السودان، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

عندما خاطبتُ المجلس بشأن السودان في نيسان/أبريل (S/2020/336) أكدت أن جائحة (كوفيد-١٩) تفاقم الصعوبات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يواجهها البلد. ولا يزال هذا التقييم العام صالحا. غير أن تطورات إيجابية قد حدثت في الأسابيع الأخيرة. وكانت هناك أيضا تحديات جديدة. وكما أكد الأمين العام في تقريره (S/2020/912) فإن الانتقال السياسي للسودان ما زال يمضي في الاتجاه الصحيح. ففي الأسابيع الأخيرة، اعتمدت إصلاحات تشريعية مهمة لتحسين الحقوق الأساسية. وتم تعيين ولاة مدنيين مؤقتين في جميع الولايات الـ ١٨، بمن فيهم امرأتان. وتلك تطورات إيجابية.

غير أن أهم تطور سياسي تمثّل في توقيع اتفاق السلام بالأحرف الأولى في ٣١ آب/أغسطس في جوبا بين الحكومة الانتقالية في السودان وتحالف الجبهة الثورية السودانية وفصيل جيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي. واتفق الطرفان على فترة انتقالية مدتها ٣٩ شهرا تبدأ من تاريخ التوقيع المقرر له ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، وقّع رئيس الوزراء حمدوك وفصيل عبد العزيز الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال اتفاق المبادئ في أديس أبابا في ٣ أيلول/سبتمبر.

وينبغي الإشادة بجميع الأطراف المشاركة لمثابرتها في عملية السلام على الرغم من طائفة من الضغوط الأخرى التي تسببها الجائحة. وينبغي تشجيع غير المشاركين في جهود السلام الجارية في البلد على الانخراط في حوار ومفاوضات مع السلطات الانتقالية. ولم يفُت الأوان بعد.

وإذ نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام، فإننا ندرك أيضا العمل الهام الذي ينتظرنا. ويجب وضع مختلف اتفاقات السلام هذه بشأن المسائل الإقليمية في إطار واحد متسق. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف والحكومة تشكيل رؤية مشتركة بشأن سبل المضي قدما فضلا عن التقيد بالتزاماتهما.

وفي الوقت الذي تواجه فيه جميع الحكومات قيودا اقتصادية كبيرة، فإن من الضروري أن تكون هناك توقعات واقعية لما يمكن تقديمه لتمويل عوائد السلام. وكان المشاركون في مؤتمر مؤتمر شركاء السودان الرفيع المستوى الذي عقد في برلين سخيين في دعمهم للمرحلة الانتقالية في السودان، ولكنهم أشاروا إلى أن تأثير الجائحة ربما يؤدي إلى خفض قدرة الجهات المانحة. وستقدم الأمم المتحدة، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي الدعم بناء على طلب الطرفين وفي حدود قدرتها وولايتها لتنفيذ هذه الاتفاقات والاتفاقات المقبلة.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر أعلنت الحكومة الانتقالية في السودان حالة الطوارئ الاقتصادية بعد انهيار الجنيه السوداني. وجاء هذا الإعلان في أعقاب شهور من تصاعد التضخم وسعر الصرف واستمرار النقص في السلع الأساسية. ويتزايد الإحباط من الوضع الاقتصادي، كما يتضح من استئناف الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، تؤدي المسائل المعلقة بشأن الإدارة الاقتصادية للأزمة في بعض الأحيان إلى توترات بين مختلف مكونات الحكومة.

وعلى الرغم من هذه التحديات الهائلة، تمكنت الحكومة من إحراز تقدم في إجراء إصلاحات اقتصادية صعبة. وتشكل هذه التغييرات مثل رفع الدعم عن الوقود، جزءا من اتفاق أبرم مع صندوق النقد الدولي على برنامج يتابعه خبراء الصندوق، ضمن الخطوات اللازمة لتقريب السودان من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وعلاوة على ذلك، ستساعد بعض تعهدات مانحي المساعدة المالية في مؤتمر الشركاء في برلين في تخفيف بعض المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها الأُسر السودانية. وستدعم هذه المساهمات تنفيذ مبادرة التخفيف من الأثر الاجتماعي التي وضعها البنك الدولي بقيادة وطنية، والتي تعرف باسم برنامج دعم الأُسر في السودان. وأُطلق المشروع التجريبي لهذه المبادرة بمساعدة من برنامج الأغذية العالمي هذا الشهر.

وأدعو جميع المانحين إلى الوفاء بتعهداتهم وصرف الأموال المخصصة لبرنامج دعم الأُسر في أقرب وقت ممكن. كما أدعو الشركاء الدوليين إلى التصدي للعقبات التي تحول دون اندماج السودان الكامل في المجتمع الاقتصادي الدولي. وفي ذلك الصدد، أشعر بالتفاؤل بالمؤشرات الأخيرة على إحراز تقدم في رفع اسم السودان من قائمة قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب.

ومنذ بداية موسم الأمطار في تموز/يوليه، واجه السودان أسوأ فيضانات منذ عقود، حيث تضرر أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص وتوفي من بينهم أكثر من ١٠٠ شخص. وفي الفترة بين حزيران/يونيه وسبتمبر/أيلول ارتفع العدد المتوقع للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى ٩,٦ ملايين شخص. ويعود ذلك جزئيا إلى تأثير جائحة كوفيد-١٩ التي أدت إلى تفاقم التضخم والزيادات المستمرة في أسعار الأغذية وغيرها من السلع. وتعمل المنظمات الإنسانية بشكل وثيق مع الحكومة للاستجابة للوضع الإنساني. ولكن لا مناص من توفير المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

وهناك تقدم محرز في التخطيط لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة في السودان: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وعقب رفع القيود المفروضة على السفر، انتقل فريق التخطيط في تموز/يوليه من المقر إلى السودان. وأشكر حكومة السودان على تقديمها مستوى رفيعا من التعاون والدعم للفريق.

ويرد في تقرير الأمين العام موجز للهيكل المقترح للبعثة ونشرها الجغرافي. ويهدف تصميم البعثة إلى التمكين من إيجاد طريقة جديدة ومبتكرة للعمل، وتعزيز أقصى قدر من التعاون والتكامل بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، ونحن نعمل في شراكة مع حكومة السودان والشعب السوداني في هذا الجهد.

وسيتم نشر فريق بدء العمل التابع للبعثة في السودان في الشهر المقبل للبدء في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي

كلف بها مجلس الأمن وهي: مساعدة عملية الانتقال السياسي؛ دعم عمليات السلام؛ المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وسيادة القانون؛ ودعم تعبئة المساعدات الاقتصادية والإنمائية والإنسانية. وسنحقق هذه الأهداف مع الاحترام الكامل لمبادئ الملكية الوطنية.

وجرى تعميم المسائل الجنسانية في جميع مراحل ولاية البعثة، التي سيلحق بها خبراء مختصين في المسائل الجنسانية، بما في ذلك على مستوى كبار الموظفين. وسننفذ التزاماتنا بتعزيز المساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

نحن نعرف الدور الهام الذي قامت به المرأة والمجتمع المدني في المرحلة الانتقالية في السودان، ويجب أن تُسمع آرائهم في تشكيل مستقبل السودان. وخلال زيارة قمت بها إلى السودان في شباط/فبراير الماضي، التقيت بالعديد من ممثلي الجماعات النسائية والمجتمع المدني، الذين يتوقون إلى القيام بدور بناء. وقد قام فريقنا للتخطيط، بما في ذلك المستشار الخاص هايسوم، بإشراك المجموعتين خلال الأشهر القليلة الماضية كجزء من جهودهم لتصميم بعثة تلبي احتياجات السودانيين.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، ندرك التحديات القائمة. وبناء على طلب المجلس، ستدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان الحكومة الانتقالية في تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين من أجل تهيئة بيئة آمنة ومستقرة في المناطق المتضررة من النزاع. وسيشمل ذلك المساهمة في تدريب الشرطة السودانية وبناء قدراتها في مجال حماية المدنيين. وستعمل البعثة أيضا بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني بشأن الحماية والرصد.

نحن ندرك التحديات الكبيرة التي تواجه السودان في تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية التاريخية. ولا تزال الحلول لهذه الصعوبات التي طال أمدها في يد السودانيين، ويجري تشكيل البعثة المتكاملة لمرافقتهم في جهودهم. نحن نولي أولوية عليا للسودان وللنشر السريع للبعثة، بما في ذلك تعيين ممثل خاص. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع مجلس الأمن في ذلك المسعى الهام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان – بيير لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): كما أوضحت وكيلة الأمين العام ديكارلو للتو، بعد ما يقرب من عام من المحادثات، انضمت الحكومة الانتقالية للسودان والجبهة الثورية السودانية وجيش تحرير السودان – فصيل مِّني منّاوي إلى نظرائهم في المسار الوطني والإقليمي في جوبا من أجل توقيع اتفاق سلام بالأحرف الأولى في ٣١ آب/أغسطس. من الواضح أن هذا يمثل معلما هاما جدا في تاريخ دارفور المضطرب في معظمه، مما يبعث الأمل في مستقبل أكثر سلاما وازدهارا. وأثني بإخلاص على الأطراف لالتزامها بالسلام، وكذلك على جنوب السودان لدوره الحاسم في التوسط في الاتفاق.

وإذ نجتمع هنا اليوم، لا يفصلنا سوى نحو أسبوع عن مراسم التوقيع المقررة وبداية عهد جديد لدارفور. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة ترجمة ما بدا من حسن نية في عملية التفاوض إلى تغيير دائم ومستدام على أرض الواقع. ولم تنضم بعد إلى العملية جهات فاعلة رئيسية، بما في ذلك حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. ولم يتم بعد تجميع الاتفاقات، التي لا تزال خليطا من الوثائق التي تم التفاوض بشأنها على مسارات مختلفة، في رؤية واحدة غير مجزأة لمستقبل السودان. ومع استمرار الاشتباكات المسلحة والاحتجاجات في دارفور التي تشير إلى قلق الدوائر الدارفورية من القرارات التي تتخذ في الخرطوم وجوبا، يجب علينا، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نعمل معاً من أجل جمع جميع أصحاب المصلحة والعمل على منع الانتكاس إلى النزاع،

لا سيما في المناطق الساخنة التي تتطلب اهتماماً مستمراً يتجاوز مدة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

علاوة على ذلك، ستكون مرحلة التنفيذ، التي تبدأ الآن، حاسمة تماما شأنها شأن صياغة الاتفاق نفسه. ويشمل ذلك، كأحد الأحكام الرئيسية للترتيبات الأمنية لدارفور، إنشاء قوة أمنية مشتركة قوامها ٠٠٠ ١٢ فرد في غضون ٩٠ يوما من توقيع الاتفاق، تتألف من ٠٠٠ ٦ فرد من قوات الأمن السودانية و ٠٠٠ ٦ من أفراد الجماعات المسلحة الموقعة. ومع نشر القوات وتعبئة الموارد لدعم التنفيذ، من الضروري كفالة شعور المجتمعات المحلية في دارفور بملكية الاتفاق والمشاركة الكاملة في التنفيذ.

وسيكون التمويل أيضا تحديا رئيسيا، وستكون من الأهمية بمكان إدارة التوقعات بشأن ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفي به في السياق الدولي الحالي. وأشارت الحركات المسلحة في دارفور إلى أن التنفيذ سيتطلب ١٣ بليون دولار على مدى فترة ١٠ سنوات، وأشارت الحكومة إلى أنها ستلتزم بمبلغ ٧,٥ بلايين دولار. وفي الوقت الذي تعمل فيه الأطراف على تحويل رؤية الاتفاق إلى حقيقة واقعة، تقع على عاتقنا في المجتمع الدولي مسؤولية دعمها.

وفي الاتفاق، دعت الأطراف الجهات الضامنة والشهود من المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى دعم تنفيذ البروتوكول المتعلق بالأمن، بما في ذلك من خلال توفير الموارد والخبرة الفنية والمستشارين. ومن المتوقع، على وجه التحديد، أن تترأس الأمم المتحدة لجنة وقف إطلاق النار الدائم وأن يكون لها ممثل في اللجنة العسكرية العليا المشتركة، وفي اللجنة التقنية للإدماج، وفي اللجنة الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور. وينص البروتوكول الأمني على أن تتولى لجنة وقف اطلاق النار الدائم وطرف دولي ثالث لوجيستيات جهود نزع السلاح والتسريح بما في ذلك إقامة مواقع للتجميع.

وتقف ا العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والأمم المتحدة ككل على أهبة الاستعداد للمساعدة. وفي الوقت الذي ننتظر فيه المزيد من المؤشرات من الأطراف فيما يتعلق بالإجراءات المحددة لدعم التنفيذ، تبقى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور منخرطة بشكل تام مع الحكومة، ولا سيما في دعم خطتها الوطنية لحماية المدنيين. وحددت المناقشات التي جرت حتى الآن أولويات لتعزيز قدرة مؤسسات سيادة القانون على تنفيذ الخطة الوطنية، فضلا عن تدريب المدربين للقوات السودانية المشتركة بشأن حماية المدنيين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وحماية الطفل، وحماية المرأة. وفي بعض المواقع، بدأت شرطة العملية المختلطة بالفعل دوريات مشتركة مع قوات الشرطة السودانية، بما في ذلك في كتم وسرف عمرة وكابكابية في شمال دارفور.

ولا تزال الحالة المتعلقة بمرض فيروس كورونا تؤثر على عمليات العملية المختلطة وتنقلها، حيث تركز البعثة على توفير الدعم الحيوي للحياة والأنشطة البرنامجية الأساسية. وفي الوقت نفسه، تتعاون العملية المختلطة مع السلطات السودانية لمكافحة انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره، بما في ذلك تقديم الدعم في مجال الوقاية إلى مخيمات المشردين داخليا والسجون ومؤسسات العدالة في جميع أنحاء دارفور.

وفي الوقت نفسه الذي دأبت فيه العملية المختلطة على تقديم الدعم التقني والاستشاري واللوجستي لعملية السلام، ظلت تركز على حماية المدنيين باعتبارها أولويتها الاستراتيجية. ولا تزال الاشتباكات المتقطعة المستمرة بين القوات الحكومية وحركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، التي تتركز في أجزاء من منطقة جبل مرة، تشكل تحديا في هذا الصدد. ومما يثير القلق أيضا، مع استمرار المحادثات في جوبا، استمرار الاقتتال الداخلي بين فصائل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، الذي أُفيد أنه بشأن الخلاف حول ما إذا كان ينبغي للحركة أن تنضم إلى المفاوضات، مما تسبب في وفيات بين

المدنيين وتشريد أعداد كبيرة، لا سيما في أجزاء من وسط دارفور وجنوب دارفور.

وقد صاحب الخطوات النهائية نحو اتفاق السلام أيضا زيادة ملحوظة في العنف القبلي في دارفور في عام ٢٠٢٠، مع وقوع حوادث كبرى في غرب وشمال وجنوب دارفور. وتزامن هذا العنف مع تصاعد الاحتجاجات التي تطالب بتعزيز الأمن من جانب المجتمعات المحلية الدارفورية، ولا سيما المشردون داخليا وغيرهم، الذين يخشون ألا يستفيدوا من الاتفاق النهائي وتنفيذه. وقد ردت الحكومة على الاشتباكات بين القبائل بنشر قوات لقمع العنف وبإرسال وسطاء لدعم الحل السلمي للنزاعات.

ومع ذلك، وفي حين تعهدت الحكومة بتلبية المطالب الأمنية المشروعة لشعب دارفور، فإنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك محدودية القدرات ونقص الثقة، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع ومخيمات المشردين داخليا، حيث تشتد الحاجة إلى الحماية. وقد عملت العملية المختلطة عن كثب مع الحكومة لتعزيز تلك القدرة وإشراك المجتمعات المحلية وتهدئة التوترات حيثما تحدث. وتجدر الإشارة إلى أنه مع تركيز الأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة على منطقة جبل مرة الكبرى، فإنها محدودة في قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الحماية التي تنشأ في أماكن أخرى من دارفور، كما هو الحال في المناطق التي شهدت أعمال عنف قبلي كبيرة في غرب دارفور في تموز/يوليه.

كما أن حماية المدنيين هي محور العمل الجاري لإعداد التقرير الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة، على النحو الذي طلبه المجلس، بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ومع مراعاة الحالة الأمنية، وتأثير عملية السلام والفرص والتحديات المتعلقة بخطة الحكومة للحماية في دارفور، يقوم فريق عامل مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بوضع خيارات يمكن عرضها على المجلس للاستجابة لاحتياجات وتحديات حماية المدنيين بعد انتهاء الولاية الحالية للعملية المختلطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وتجري معايرة كل خيار من الخيارات في ضوء دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لكفالة التنسيق والتكامل. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتزم كفالة التشاور الكامل مع الحكومة السودانية، بما في ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات للآلية الثلاثية على مستوى الخبراء وعلى مستوى كبار المسؤولين.

وإذ نقف على أعتاب اتفاق السلام التاريخي في جوبا، نشعر بالارتياح للتقدم الذي أحرز ولكننا نتذكر أيضا التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة. ومع بدء مرحلة التنفيذ، من الضروري أن يساعد دعمنا على تحقيق التحسينات التي يمكن أن يشعر بها الناس على أرض الواقع في دارفور، وخاصة في تعزيز سلامة وأمن أهالي دارفور.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلي الأمين العام ديكارلو ولاكروا على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أشكر جميع الزملاء في الأمم المتحدة الذين يعملون بجد من أجل أن تبدأ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان عملها ومعالجة المسائل الجارية هناك.

على الرغم من الأولويات المتنافسة، بل وتعقيدات ووفيات مرض فيروس كورونا (COVID-19)، لم نبرح نرى حكومة السودان التي يقودها مدنيون تمضي قدما في تنفيذ المعايير الانتقالية الرئيسية، على النحو المبين في وثيقتها الدستورية. ونرحب على وجه الخصوص بالتقدم المحرز مؤخرا بشأن الإصلاحات القانونية التي تعزز حقوق الإنسان في جميع أنحاء السودان، فضلا عن تعيين ولاة مدنيين. وفيما يتعلق بالأخيرة، نرحب كثيرا بشمل عدد من النساء في تلك التعيينات. وعليه، فإن كل هذا أمور إيجابية للغاية.

لكن السودان لا يزال يواجه العديد من التحديات. ففي العام الماضي وحده، تعين على شعب السودان مواجهة فيضانات لم يسبق لها مثيل والجراد الصحراوي وأول تفش لشلل الأطفال منذ أكثر من عقد. ويتجاوز معدل التضخم ١٦٠ في المائة، وتزداد الاحتياجات الإنسانية للأسف. وفاقم كوفيد - ١٩ تلك التحديات.

من الواضح أن الشعب السوداني لا يستطيع أن يواجه تلك التحديات بمفرده، وسيكون من غير المنطقي أن يعتقد أي منا ذلك. يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من جهوده. والمملكة المتحدة تقوم بدورها. وقد ساهمنا بأكثر من ١٠٠ مليون دولار في برنامج دعم الأسرة، مما سيساعد على التخفيف من الأثر السلبي لبعض الإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي تقوم بها حكومة السودان. وفي عام ٢٠٢٠، تتبرع المملكة المتحدة بمبلغ إضافي قدره ٧٦ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمتضررين من انعدام الأمن الغذائي والنزاع والأزمة الاقتصادية في السودان.

ولكن يجب علينا أن نفعل المزيد. وأطلب إلى الدول الأعضاء، وأنا أكرر ما قاله الأمين العام، ألا تنظر فيما إذا كان بوسعنا أن ندعم السودان، بل أن تنظر فيما إذا كان بوسعنا تحمل تبعات عدم دعم السودان.

وبمجرد إنشائها، ستكون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في صميم الدعم الدولي، وتعمل على كفالة تنسيقه وفعاليته. ونحث الأمم المتحدة على العمل مع حكومة السودان لتيسير النشر السريع للبعثة، والأهم، كفالة أن لديها موارد كافية ولها وجود جغرافي كاف لتمكينها من الاستجابة للاحتياجات على أرض الواقع ومن الوفاء بولايتها.

وينبغي أن نرى التعيين السريع لممثل خاص للأمين العام. لقد انتظرنا طويلا، وهذا التأخير يقوض قدرة الأمم المتحدة على دعم شعب السودان.

وإذ أنتقل إلى عملية السلام، أود أن أثني كثيرا على جهود وإنجازات حكومة السودان بقيادة رئيس الوزراء حمدوك، وعلى عدد من الحركات المسلحة للمضي قدما في المفاوضات على الرغم من تحديات كوفيد -١٩. وأود أن أرحب بصفة خاصة بقيام حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية، في ٣١ آب/أغسطس، بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلام. إنها خطوة محمودة نحو التوصل إلى اتفاق سلام شامل للسودان، وهي فرصة نحث جميع الأطراف على الاستفادة منها من خلال التنفيذ السريع والكامل للاتفاق. ونكرر أيضا دعوتنا إلى جميع الذين لا يزالون خارج عملية السلام أن ينخرطوا بصورة بناءة وفورية ودون شروط مسبقة وأن يختتموا بسرعة مفاوضات بشأن اتفاق سلام شامل.

وعلى الرغم من أننا شهدنا تقدما نحو الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، فإن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال تثير القلق. وتبين الزيادة الأخيرة في العنف بين القبائل ونزوح المدنيين والنزاع الدائر في جبل مرة مدى تعقد العوامل والأسباب الجذرية للنزاع، الذي سيتعين حله بشكل شامل إذا أردنا أن نرى دارفور مستقرة وآمنة.

وأود أن أثني على العمل الذي قامت به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال هذه الأوقات غير المسبوقة، ليس تقديمها المساعدة للاستجابة الوطنية لـ COVID-19 في دارفور فحسب، بل وأيضا عملها مع حكومة السودان لدعم وتعزيز حماية المدنيين.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب باستراتيجية حكومة السودان الوطنية لحماية المدنيين، التي تثبت التزامها الراسخ بالوفاء بمسؤوليتها عن الحماية. غير أن بناء القدرات المطلوبة

سيستغرق وقتا. ونحن إذ نفعل ذلك، نحث حكومة السودان على أن تبني على تعاونها مع العملية المختلطة لكفالة استمرار تلبية احتياجات الحماية.

السيد ساوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نناقش اليوم الحالة في السودان، وللمرة الأولى نناقش عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وأود أن أؤكد أن مفهوم المساعدة يرمز إلى روح فصل جديد في العلاقة بين المجلس والسودان، فصل يقوم على التعاون والشراكة الحقيقيين. وهذا الدعم حاسم الأهمية. وإنني على ثقة بأنني أتكلم باسمنا جميعا عندما أقول إننا نريد أن تنجح الحكومة السودانية. ونريد أن يجني الشعب السوداني، كما قيل، مكاسب السلام والديمقراطية.

ولهذا السبب، قمنا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والسودان، باستضافة مؤتمر شركاء السودان الرفيع المستوى في برلين في حزيران/يونيه، حيث حشدنا ١,٨ بليون دولار من المساعدات للسودان، ما يمثل بداية شراكة سياسية جديدة بين السودان والمجتمع الدولي.

ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مع بعض الجماعات المسلحة في جوبا ونتطلع إلى التوقيع على الاتفاقات في الأسبوع المقبل. ومن الأهمية بمكان أن يبدأ تنفيذ الأحكام المتفق عليها بسرعة. ونرحب بالمحادثات الجارية مع الأطراف التي لم تنضم بعد إلى العملية، وفي الوقت نفسه نحث أولئك الذين لا يزالون خارج هذه العملية على أن يصبحوا جزءا من الحل.

والشراكة تعني أيضا أن تكون صريحا بشأن التحديات المقبلة. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2020/912)، فإن الوضع الاقتصادي غير المستقر والحاجة إلى ضمان تحقيق العدالة فيما يتعلق بما شهده الماضي من جرائم وأعمال عنف، بما في ذلك مذبحة ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، والاحتياجات الإنسانية المتزايدة، تتفاقم جميعها بسبب تأثير مرض فيروس كورونا.

وأنا لا أقول إن بوسع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة التغلب على تلك التحديات الهائلة على الفور، ولكننا مقتنعون بأن البعثة يمكنها أن تُحدث فرقا بيّنا على أرض الواقع. ولكي يحدث ذلك، يتعين أن تكون البعثة على مستوى الغرض المنشود. ويحدد القرار ٢٥٢٤ (٢٠٢٠) الغرض من البعثة بوضوح وينطوي على أربع أولويات استراتيجية. ونأمل ونتوقع أن تتمكن البعثة من العمل في كل هذه المجالات، بما في ذلك توفير موارد كافية لحماية المدنيين وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نرى أن من المهم جدا شغل منصب الممثل الخاص للأمين العام قريبا.

وبينما نقدر المعلومات المستكملة التي قدمتها الأمانة العامة عن عملية التخطيط، نود أن نشير إلى أن المجلس كان قد طلب أيضا معلومات عن الانتشار الجغرافي للبعثة. واستمعتُ إلى ملاحظات هامة في هذا الشأن من روزماري ديكارلو.

وننظر، على وجه الخصوص، في التواجد في دارفور والعناصر التي ستُمثَّل في المكاتب المحددة. ونتوقع أن تكون شرطة الأمم المتحدة ممثلة في جميع مكاتب البعثة. ونود أيضا أن نعيد التأكيد على أن المجلس طلب إلى الأمانة العامة أن تستفيد البعثة من الدروس المستخلصة من مهام الاتصال في الولايات وأن تُنشئ آلية استنادا إلى هذه الدروس في دارفور، بما في ذلك في جبل مرة والمنطقتين.

وأود أن أدعو الأمانة العامة إلى التحلي بالواقعية وأن تكون أيضا طموحة في تخطيطها. ونرحب بما رأيناه حتى الآن. وستواصل ألمانيا دعم تكوين البعثة، بما في ذلك عن طريق تقديم تبرعات إضافية وموظفين إضافيين. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى أيضا على القيام بالمثل.

أود أن أدلي بملاحظة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وسيتعين على المجلس أن يتخذ قريبا قرارا بشأن مستقبل العملية المختلطة. ونلاحظ بقلق أن التقرير المعروض علينا يشير إلى تدهور الحالة الأمنية

في دارفور. وهذه إشارة مقلقة. ونتطلع إلى مزيد من التحليل والبيانات في التقرير الخاص الذي طلب المجلس إعداده. وينبغي أن يتضمن ذلك التقرير تقييما لقدرة الحكومة السودانية على حماية المدنيين، على النحو المتوخى في القرار ٢٥٢٥ (٢٠٢٠).

في الختام، إن استجابة مجلس الأمن للتغيير والتحوّل التاريخيين في السودان مثال جيد جدا على الموارد التي يمكن للنظام المتعدد الأطراف حشدها دعما لتطلعات الشعب. وفي نفس هذا الوقت تقريبا من العام الماضي، وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، قال رئيس الوزراء حمدوك هنا في نيويورك إن الشعب السوداني ”يمضي بخطى واثقة وثابتة في طريقه نحو المستقبل، صديقا وشريكا متساوي الشراكة مع كل شعوب العالم المحبة للسلام“ (A/74/PV.10، صفحة ٤٨). وإنني على اقتناع بأن مجلس الأمن سيواصل شراكته القوية مع السودان الجديد وشعبه المحب للسلام.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر وكيلي الأمين العام ديكارلو ولاكروا على إحاطتيهما. وأرحب بالتقرير الأول للأمين العام (S/2020/912) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التعازي في ضحايا الفيضانات في السودان.

بينما نتكلم، يمر السودان بمرحلة انتقال سياسي حرجة، التطورات الإيجابية فيها بادية للجميع. وما كان لهذا الانتقال أن يتحقق لولا جهود الوساطة التي بذلها الاتحاد الأفريقي وجنوب السودان والشركاء الإقليميون. كما أنه ممارسة هامة من ممارسات البلدان الأفريقية في سياق تنفيذ مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، لا تزال العملية الانتقالية في السودان تواجه تحديات جراء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والفيضانات والنظام الاقتصادي الهش. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من مساعدته وأن يساعد السودان على اجتياز هذه اللحظة الصعبة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية:

أولا، ترحب الصين بالتطورات الإيجابية الأخيرة في العملية السياسية في السودان، ولا سيما توقيع اتفاق السلام بالأحرف الأولى في ٣١ آب/أغسطس. ونقدر الدور الهام لجنوب السودان في هذا الصدد. وتدعو الصين جميع الأطراف في السودان إلى أن تظل متحدة وأن تشرع في التوقيع على اتفاق السلام كما هو مقرر وأن تنفذه بجدية. وينبغي للأطراف التي لم تنضم بعد إلى عملية جوبا توقيع اتفاق السلام في أقرب وقت ممكن. إن اتفاق السلام نقطة انطلاق جديدة للسلام والتنمية في السودان. ونشجع جميع الأطراف السودانية على مواصلة الحوار في محاولة لتعزيز انتقال السودان من حفظ السلام إلى بناء السلام على وجه السرعة وتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

ثانيا، في ظل هشاشة النظام الاقتصادي والصحي في البلد، أدت جائحة كوفيد-١٩ والفيضانات إلى تدهور الأحوال المعيشية وزيادة التحديات الإنسانية التي يواجهها الشعب السوداني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة محددة المستهدفين لمساعدة الحكومة السودانية في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز النظام الصحي السوداني. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أيضا أن تتخذ إجراءات لتخفيف عبء الديون لمساعدة السودان. وتدعم الصين بنشاط السودان في جهوده لتنمية اقتصاده ومكافحة الجائحة وقدمت للبلد مساعدة مادية وتقنية كبيرة. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لمساعدة السودان على تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا، تقدر الصين الدور الهام الذي تقوم به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لتعزيز عملية السلام في السودان، وترحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة وأفراد حفظ السلام لتحقيق ذلك الهدف. ونتوقع من العملية المختلطة أن تنفذ استراتيجيتها للخروج بطريقة منظمة، كما هو مخطط لها. وأود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة على

عملها المسبق وأن أرحب بالدعم القوي الذي تلقاه البعثة من الحكومة السودانية.

ونشدد على أن المهمة الأساسية للبعثة هي دعم عملية الانتقال السياسي في السودان. وللبعثة ولاية ينبغي ألا تتجاوز أحكام قرارنا، ناهيك عن التدخل في الشؤون الداخلية للسودان. ويتعين تسليم المسؤوليات من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة بسلاسة. وينبغي أن نقتصد في الموارد وأن نتجنب ازدواجية المسؤوليات. وينبغي أيضا للبعثة تكثيف جهودها لمساعدة الحكومة السودانية في تعزيز التنمية المستدامة، مع تنسيق جهود المساعدة الإنسانية الدولية.

تتحمل الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وتؤيد الصين الحكومة السودانية في صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية لحماية المدنيين بجدية. وينبغي أن توفر البعثة الدعم التقني لهذا الغرض وأن تعزز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان، والتي ينبغي أن تؤدي واجباتها بدقة وفقا لولاية كل منها وأن تتجنب التعدي على اختصاصات بعضها بعضا في الاضطلاع بمهامها لأن ذلك سيؤثر على النتائج المتوقعة.

رابعا، في ضوء التطورات الإيجابية في العملية السياسية السودانية، ينبغي لمجلس الأمن، وفقا لآخر التطورات، أن يجري استعراضا في الوقت المناسب للجزاءات المفروضة على السودان وأن يضع خريطة طريق لرفعها، مما يبعث برسالة إيجابية. وتدعو الصين البلدان المعنية إلى رفع اسم السودان من قائمة رعاة الإرهاب في أقرب وقت ممكن ورفع العقوبات أحادية الجانب المفروضة على السودان لتهيئة الظروف المواتية لحكومة السودان وشعبه لمكافحة الجائحة.

إن عملية السلام التي تم التوصل إليها بشق الأنفس في السودان فرصة للمجتمع الدولي لمساعدة السودان على التحرك نحو السلام والتنمية. وستنضم الصين إلى المجتمع الدولي للإسهام في تعزيز الانتقال السياسي السوداني وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل والتنمية والازدهار في السودان.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

اسمحوا لي في البداية، باسم مجموعة ٣+١، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن امتناننا لعقد هذه الجلسة. وبالإضافة إلى ذلك، تود مجموعة ٣ +١ أن تشكر مقدميْ الإحاطتين اليوم، وهما وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، ووكيل الأمين العام جون بيير لاكروا، على إحاطتيهما المستنيرتين بشأن التطورات المتعلقة بالسودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

وتود مجموعة ٣ +١ أيضا أن تعرب عن تقديرها لفريق التخطيط التابع للبعثة على جهوده ومشاوراته المستمرة من أجل إحياء البعثة السياسية الخاصة المتوخاة. ونحن واثقون من أن الفريق سيجد طريقة للتعامل مع المهمة الضخمة التي تنتظره.

وترحب مجموعة ٣+١ أيضا بزميلنا، الممثل الدائم للسودان، في جلسة مجلس الأمن اليوم، ونتطلع إلى سماع بيانه بشأن آخر التطورات من داخل الوطن.

ونحن، كمجتمع دولي، ظللنا ثابتين في التزامنا بالمساعدة على تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في دارفور لأكثر من عقد من الزمن. وإن تكن الرحلة مضطربة، فقد قطعنا أشواطا كبيرة في هذه العملية. وفي هذا السياق، ونحن نبدأ فصلا جديدا مع البعثة السياسية الخاصة الجديدة، نود أن نكفل أننا سنعمل على الحفاظ على المكاسب، وأن نواصل المساعدة على إحلال السلام الذي يتوق إليه السودانيون العاديون والذي ما زالوا يتطلعون إليه بإلحاح.

وفي هذا الصدد، ترحب النيجر وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا بجهود الحكومة الانتقالية السودانية في سعيها المستمر إلى تحقيق الإصلاحات السياسية، وإحراز التقدم في عملية السلام، ومعالجة الحالة الاقتصادية المتدهورة بسرعة. وعلاوة على ذلك، فمما يشجع مجموعة ٣+١ أيضاً التوقيع على اتفاق ٢٩ آب/أغسطس مع جيش تحرير السودان/مني مناوي والجبهة الثورية السودانية، وتوقيع اتفاق ٣ أيلول/سبتمبر بشأن المبادئ، الذي يمثل خطوة هامة إلى الأمام على مسار إحلال السلام الدائم في السودان.

وتسلم مجموعة ٣+١ بأن الحكومة الانتقالية تعمل في خضم حالة اقتصادية مزرية وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ومناخ سياسي متوتر. ويبرز تقرير الأمين العام ذلك بوضوح:

”وقد أدى تصاعد التضخم واستمرار النقص في السلع الأساسية وتزايد العجز العام وانخفاض الإيرادات إلى وضع اقتصاد البلد في حالة حرجة.“ (S/2020/912، الفقرة ٤١).

وبالتالي، فإن مجموعة ٣+١ تدعو إلى رفع جميع الجزاءات المفروضة على السودان، لأنها لم تعد مفيدة. والواقع أنها تزيد من سد آفاق التقدم في البلد.

وترحب النيجر وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا بالتعهدات التي قطعت خلال مؤتمر شركاء السودان الرفيع المستوى للمساعدة على معالجة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلد. ونحن على ثقة من أن هذا الدعم سيساعد على تخفيف حدة عدد من المصاعب التي يواجهها السودان حاليا.

وعلى الصعيد الأمني، نرحب بجهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى العمل مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمعالجة المستويات المتزايدة للعنف القبلي في البلد. ونرحب أيضا بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. ومع الانسحاب التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإن مجموعة ٣+١ تشجعها على مواصلة العمل مع الجهات المعنية لدى السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، في مجال حماية المدنيين وتيسير الوساطة ومعالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالحصول على الأراضي والموارد.

وتتطلع مجموعة ٣+١ إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام على وجه السرعة لتولي السلطة العامة، وتوفير التوجيه الاستراتيجي لجميع أنشطة البعثة المتكاملة، والاضطلاع بدور استشاري ودعوي على الصعيد السياسي، وتنسيق جهود المجتمع الدولي دعما للأهداف الاستراتيجية لولاية البعثة.

وللسودان أهمية جيوستراتيجية، نظرا لمجاورته للبلدان الرئيسية في تلك المنطقة من القارة الأفريقية، التي لها أهمية محورية في إحلال السلام والأمن في المنطقة وفي القارة الأفريقية بأسرها. ولذلك فمن الضروري أن يواصل مجلس الأمن كفالة الاستقرار في السودان. إن للسودان، بوصفه رئيسا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أهمية بالغة في بناء التماسك في القرن الأفريقي.

ووجهة النظر المدروسة للنيجر وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا هي أن البيئة العالمية لا تزال صعبة وغير مستقرة. فقد أصيب اثنان وثلاثون مليون شخص بكوفيد-١٩، ولقي مليون شخص حتفهم. وتمزقت جميع اقتصاداتنا بدون استثناء. ولم يكن بوسع أي منا في هذه القاعة على الإطلاق - لا الخمسة الدائمين ولا العشرة المنتخبين - أن يتنبأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بأننا سنعيش في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ الأوقات المضطربة التي تسببت فيها الجائحة. إن السودان جزء من هذا العالم الذي نتحدث عنه، وكذلك أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، وجميع بلداننا ومناطقنا.

السيدة فان فلييبرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلي الأمين العام روزماري ديكارلو وجون – بيير لاكروا على إحاطتيهما.

وسأركز على ثلاثة جوانب: هي حماية أضعف الفئات، وتقدم عملية السلام، والمرحلة الانتقالية.

إن إنشاء بعثة جديدة يشكل لحظة هامة. ويتعلق الأمر بترجمة القرار الذي اتخذه مجلس الأمن على أرض الواقع، من أجل تجسيد أهداف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ودعم العملية الانتقالية السياسية، ومساعدة السودان على استعادة السلام والأمن، مع التركيز بشكل خاص على دارفور والمنطقتين.

وتود بلجيكا، بدون أن تعود إلى تناول كامل المهام المتوقعة من البعثة، أن تؤكد من جديد أهمية دعم حماية المدنيين وتعزيز احترام حقوق الإنسان. ونحن نشعر بالجزع لاستمرار الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في السودان، ولا سيما تواتر الاعتداءات الجنسية، والتشويه والقتل. وترتكب جميع أطراف النزاع مثل هذه الانتهاكات.

ويناقش فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي ترأسه بلجيكا، هذه الحقيقة في الوقت الراهن. ونرحب بجهود الحكومة السودانية الرامية إلى إدماج قضية الأطفال في خطتها الوطنية لحماية المدنيين. كما أن تعديلات قانون العقوبات التي اعتمدت في تموز/يوليه هي أيضا علامة مشجعة؛ فهي تحسِّن حماية الفئات السكانية الضعيفة، بمن في ذلك الأطفال. وينبغي معالجة هذه الشواغل بطريقة متوازنة عند التخطيط لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بما في ذلك توفير قدرة كافية مكرسة لحماية الطفل.

وقد أحرزت عملية السلام في السودان تقدما كبيرا في الأسابيع الأخيرة، حيث تم التوصل إلى اتفاق في جوبا وأديس أبابا. وتدعو بلجيكا الأطراف إلى الحفاظ على التزامها من خلال الحوار البناء، وإلى الإسراع في تنفيذ الاتفاقات بمجرد إبرامها. ونشجع المجموعات التي ظلت غائبة على العودة إلى طاولة المفاوضات. وهذا شرط أساسي لحماية المدنيين؛

وترحب بلجيكا بعدم تجنب المحادثات تناول قضايا صعبة مثل عودة المشردين، وملكية الأراضي، والعدالة الانتقالية. فهذه العناصر ضرورية لوضع أسس المصالحة بين القبائل؛ ويدل استمرار الصراعات بين هذه القبائل حاليا على ضرورتها.

ودعم المصالحة من بين الأولويات الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وسنراقب الأنشطة في ذلك المجال عن كثب. وحيث أننا نتحدث عن العدالة، نحيط علما باعتزام السلطات السودانية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، التي ندعم عملها. ونشيد كذلك بالجهود المبذولة بالتعاون مع السلطات والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لنزع فتيل التوترات في دارفور. فلا يزال المدنيون عرضة للهجمات، ويساورنا القلق إزاء الزيادة في العنف في الإقليم مؤخرا. وبالإضافة إلى عملية السلام واستعادة الأمن في دارفور وفي المنطقتين، يواجه السودان حاليا الكثير من التحديات الأخرى. فالحالة الاجتماعية والاقتصادية هشة وقد تفاقمت بسبب آثار الجائحة والفيضانات الكبرى، التي أثرت بشكل غير متناسب على النساء والأطفال والنازحين. وقد تؤدي هذه الحالة أيضا إلى عدم استقرار سياسي؛ إنها اختبار لنضج القادة السياسيين. ونلاحظ مع الارتياح البرنامج الطموح للإصلاحات السياسية الذي تضطلع به الحكومة الانتقالية واستعدادها لمعالجة الحالة الاقتصادية. وستكون البعثة المتكاملة، بالتعاون مع الفريق القطري، الشريك الرئيسي للسودان خلال الفترة الانتقالية. ويمكن للسودان أن يعول على دعم المجتمع الدولي، كما تجلى في المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقد في حزيران/يونيه. وتقف بلجيكا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، في صف الشعب السوداني.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو والسيد لاكروا على إحاطتيهما الشاملتين للغاية. إن أولوية فرنسا هي دعم المرحلة الانتقالية التي بدأت قبل أكثر من عام. والتقدم الذي تم إحرازه في الأشهر الأخيرة مشجع، لا سيما فيما يتعلق بزخم مفاوضات السلام، التي توليها الحكومة الأولوية. وسنكون يقظين للغاية فيما يتعلق بتنفيذ تلك الاتفاقات. كما ندعو الأطراف التي لا تزال خارج تلك العملية إلى تحمل المسؤولية بالعودة إلى محادثات السلام واستخلاص الدروس من الحالة السياسية الجديدة في السودان. وما زال يساورنا القلق إزاء العنف المستمر في دارفور – بين القبائل وفيما بين الجماعات المسلحة على السواء – والذي يواصل إيقاع العديد من الضحايا المدنيين، بما في ذلك وسط النازحين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ونشر ١ ٥٠٠ جندي من القوات المسلحة السودانية، الذي أعلن عنه في نهاية تموز/يوليه، أمر مشجع للغاية، وهو يدل على استعداد واضح للتصدي لهذه التحديات. ويجب أن يُترجم ذلك إلى حماية فعالة للسكان المدنيين والحد من الأخطار التي تهددهم. فذلك أمر بالغ الأهمية لتهيئة الظروف اللازمة لانسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي تتوقع الحكومة السودانية حدوثه بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر. والأمر متروك للمجلس في اتخاذ قرار بحلول ذلك التاريخ، استنادا إلى تقييم الأمين العام للحالة في الميدان. ويوفر هيكل البعثة المتكاملة الذي اقترحه الأمين العام إطارا ملائما في ذلك السياق. ويجب تزويد البعثة بالموارد البشرية والمالية اللازمة حتى يكتمل تكوينها. وهذا أمر مهم بصفة خاصة فيما يتعلق بولاية حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والعاملين في المجالين الإنساني والطبي.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على المسؤولية الرئيسية للسلطات السودانية، وهذا أمر بديهي. وللبعثة ولاية واسعة في هذا المجال من أجل دعم جهودها، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان وبناء قدرات الشرطة. وأرحب في هذا الصدد بتعاون القوات المسلحة السودانية وقوات العملية المختلطة في التعامل مع الاشتباكات التي وقعت في تموز/يوليه الماضي، وهو خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن المهم للغاية كذلك الاستفادة بشكل كامل، في الأشهر المقبلة، من أوجه التآزر بين العملية المختلطة والبعثة المتكاملة من دون استثناء. فمما لا شك فيه أن حشد قدرات العملية المختلطة ووجودها يمكن أن يساعد في التعجيل بعملية الانتقال إلى البعثة المتكاملة. وستواصل فرنسا، في ذلك السياق، تقديم الدعم الكامل للحكومة السودانية على عدة جبهات. وبالإضافة إلى المسائل الأمنية، تواجه السلطات السودانية تحديات اقتصادية كبيرة في ضوء الإصلاحات الهيكلية اللازمة، فضلا عن الإصلاحات الصحية، نظرا لتأثير مرض فيروس كورونا والتحديات الإنسانية الناجمة عن الفيضانات التي تضرر منها أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص في حوض النيل من الشمال إلى الجنوب. وتعرب فرنسا عن تعازيها في ضحايا الفيضانات. وسنواصل العمل إلى جانب الشعب السوداني من خلال ما نقدمه من إغاثة في حالات الطوارئ. أخيرا، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على فتح مكتب محلي في الخرطوم ومكاتب إقليمية، بما في ذلك في دارفور.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ، شأني شأن المتكلمين الآخرين، بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين، وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لاكروا، على عرضيهما الشاملين.

يثلج صدر إندونيسيا الإنجازات التي حققتها حكومة السودان، ولا سيما اتفاقات السلام الشاملة التاريخية مع الجماعات المسلحة في دارفور والمنطقتين. ونثني على السودان لبلوغه معلما هاما آخر في مسيرته نحو السلام والاستقرار والازدهار. ولذلك، يتعين علينا أن نظل يقظين لضمان الحفاظ على تلك الإنجازات وتعزيزها. وأود أن أسلط الضوء، في ذلك الصدد، على ثلاث نقاط هامة.

تتعلق نقطتي الأولى بتعزيز الحوار بين القبائل. فيجب معالجة التوترات القبلية في شرق البلد وغربه وجنوبه معالجة فعالة. وإندونيسيا تؤمن إيمانا راسخا بفضيلة الحوار المستمر الذي تملك زمامه أطرافه من أجل تحقيق مصالحة دائمة. وندعو حكومة السودان إلى تكثيف الحوار والمشاركة المجتمعية في مواجهة الاشتباكات، وذلك بالتنسيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتشارك إندونيسيا الأمين العام إشادته بتصدي حكومة السودان السريع للاشتباكات، لا سيما من خلال اللجنة الوطنية لحماية المدنيين وتيسير حوار المصالحة بين القبائل.

أما نقطتي الثانية فهي تعزيز المساعدة الإنسانية. فكما أفاد الأمين العام (انظر S/2020/912)، أدت الاشتباكات القبلية والأزمة الاقتصادية وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى تفاقم الحالة الإنسانية في السودان. ونعتقد اعتقادا راسخا أن التحسن في الرفاه العام لجميع السودانيين لا ينفصل عن الانتقال السياسي للبلد. فالتقدم السياسي ينبغي أن يشعر به جميع أبناء الشعب السوداني في حياتهم اليومية.

ويظل وجود العملية المختلطة في دارفور أمرا حاسما لضمان توفير المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية للسودانيين. وندعو العملية المختلطة إلى تعزيز تعاونها مع الحكومة لضمان إيصال المساعدات الإنسانية والطبية، بما في ذلك تعزيز جهود السودان للتصدي لجائحة كوفيد-١٩.

وتتعلق نقطتي الثالثة بضمان الانتقال السلس إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وترحب إندونيسيا بإنشاء اللجنة التنفيذية للتنسيق مع البعثة المتكاملة. ونعتقد أن الانتقال السلس إلى البعثة المتكاملة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة وحكومة السودان وكذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في عملية التخطيط التي تجريها البعثة المتكاملة. وتشدد إندونيسيا على ضرورة التعاون والتآزر الوثيقين بين جميع الأطراف ذات الصلة في عملية التخطيط التي تجريها البعثة المتكاملة، ولا سيما فيما يتعلق بنقل الأصول. وينبغي أن يكون نجاح البعثة المتكاملة، بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية الانتقال في السودان، أولوية لجميع الأطراف.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إندونيسيا العميق بدعم السودان في هذا الفصل الجديد من مسيرته نحو تحقيق السلام والأمن والازدهار على نحو دائم.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك أعضاء المجلس الآخرين في تقديم الشكر لمقدمي الإحاطتين على عرضيهما المتبصرين.

عرض رئيس الوزراء حمدوك، في العام الماضي وأثناء الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، أهداف حكومته الطموحة لتحقيق السلام في البلد وقيادة عملية انتقال ناجحة إلى الديمقراطية واستعادة عافية الاقتصاد. ويبذل السودان جهودا كبيرة لتحقيق تلك الأهداف على الرغم من التحديات المتعددة، مثل مرض فيروس كورونا. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به، فإننا نشيد بالتقدم الذي تم إحرازه بالفعل. وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ السودان على التوصل إلى اتفاق السلام. كما نشجع الأطراف التي لم تنضم بعد إلى اتفاق السلام على أن تفعل ذلك على وجه السرعة. ونأمل أن يمهد هذا الاتفاق السبيل لإحلال السلام الدائم في السودان. ولتحقيق ذلك، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وما هو الحال في أي اتفاق سلام، فالمهم هو التنفيذ. وعلى الرغم من أن السودان سيتولى القيادة بوضوح في هذا الصدد، فإننا نأمل أن يحظى بالدعم الكامل والثابت من المجتمع الدولي من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان سعيا إلى تنفيذ الاتفاق.

ونرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزه السودان في الانتقال السياسي إلى الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، كان تعيين محافظين مدنيين معلما رئيسيا. كما كان مهما بنفس القدر اعتماد إصلاحات قانونية تعزز حقوق الإنسان. ونشجع السودان على مواصلة السير على هذا الطريق لبناء المؤسسات، إذ تشكل المؤسسات الديمقراطية القوية العمود الفقري للديمقراطية. ومرة أخرى، نأمل أن تكون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان شريكا قويا في السعي إلى مساعدة السودان على تحقيق الديمقراطية الكاملة.

ولا يزال السودان يواجه تحديات اقتصادية كبيرة. وقد كانت إستونيا فخورة بالإسهام في مؤتمر شركاء السودان الرفيع المستوى الذي عقد في حزيران/يونيه، ولكنها تدرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويحتاج السودان إلى دعم مستمر لتحقيق انتعاش اقتصاده المنهار. ونأمل أن تقدم له دعما مستمرا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بين جهات فاعلة أخرى.

فقد أنشئت البعثة لغرض وحيد هو دعم السودان خلال عملية انتقاله التاريخية. ونظرا للتحديات الهائلة التي يواجهها السودان، من الأهمية بمكان أن تتوفر للبعثة القدرة الكافية والموارد الكافية وأن تكون مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها بغية تقديم الدعم في جميع المجالات التي يحتاج السودان إلى المساعدة فيها. وينطبق هذا أيضا على الحالة الأمنية. ونرحب باستعداد السودان لمعالجة مسألة حماية المدنيين بشكل مباشر، ولكننا نقر أيضا ببعض المعوقات في مجال القدرات الذي يمكن فيه للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة. وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نشيد بالتعاون بين السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في التصدي لاندلا ع أعمال العنف في دارفور مؤخرا. إنه مثال حقيقي على ما يمكن تحقيقه إذا عملت الجهات الفاعلة معا من أجل تحقيق هدف مشترك. ولذلك، يحدونا الأمل في أن يقبل السودان بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بوصفهما شريكين حقيقيين يساعدان السودان على الارتقاء إلى مستوى التحديات التي يواجهها حاليا.

كما ننضم إلى الزملاء الآخرين في إبراز أهمية تعيين الممثل الخاص للأمين العام في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، تود إستونيا أن ترى السودان ينجح. ونأمل أن يتمكن السودان، بدعم من الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، من تحقيق جميع أهدافه المتمثلة في تحقيق السلام والديمقراطية والازدهار.

السيد سينغر وايسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيلي الأمين العام ديكارلو ولاكروا على إحاطتيهما .

تمثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان فرصة حقيقية وقيمة لمساعدة السودان على تحقيق السلام الدائم. وينبغي ألا يُعتبر حصول البعثة على تأييد مجلس الأمن بالإجماع أمرا مسلما به. بيد أن البعثة تواجه تحديات كثيرة في تحقيق أهدافها. إن السودان في خضم الإصلاح السياسي ويواجه ضغوطا شديدة من أبناء الشعب السوداني لتلبية احتياجاتهم، علاوة على تفشي وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وآثار تغير المناخ وازدياد الاحتياجات الإنسانية، الناجم أساساً عن زيادة في أعمال العنف القبلي.

ووفقا لأحدث التقارير، يواجه حاليا ٢,٨ مليون شخص أزمة غذائية أو مستويات من انعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ في دارفور، وتضرر ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من الأمطار الغزيرة والفيضانات. كما يزداد انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يؤثر على الفئات الضعيفة من السكان،

ولا سيما النساء، اللواتي ما زلن يتأثرن بارتفاع مستويات العنف الجنسي والجنساني في بعض المناطق خلال الإغلاق بسبب كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعديلات القانونية الأخيرة لحماية أضعف فئات السكان، بما في ذلك القضاء على الممارسات الثقافية ضد النساء والفتيات من خلال حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وإلغاء عقوبة الإعدام للأشخاص دون سن الثامنة عشرة.

ونضم صوتنا إلى الدعوات إلى تخصيص موارد كافية لمواصلة جهود حماية الطفل وتمكين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان من تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية الطفل تنفيذا كاملا. ومن الضروري توفير مستشارين في مجال حماية الأطفال ومنحهم التمويل الكافي والأقدمية الكافية، فضلا عن آلية للرصد والإبلاغ.

وننوه بجهود السودان من أجل النهوض بعملية الانتقال، ونرحب بقرار الأطراف المتعلق بالحفاظ على التزامهما بعملية جوبا، وقرار الحكومة السودانية والجبهة الثورية السودانية للتوقيع على اتفاق سلام شامل في جوبا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويجب على جميع الأطراف في السودان، بما فيها الجماعات المسلحة، أن تظل ملتزمة بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من أجل تهيئة بيئة آمنة لجميع السودانيين، ولا سيما أكثرهم ضعفا.

وفي هذا الصدد، فإن تركيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على دعم الحكومة في حماية المدنيين أمر حيوي. ويجب أن تكون جميع الجهود المبذولة لحماية المدنيين أولوية ومسؤولية مشتركة. ومبادرة الحكومة الانتقالية بشأن وضع خطة وطنية لحماية المدنيين خطوة إيجابية في ذلك الاتجاه. ونأمل أن يوفر دعم البعثة في هذا المجال فرصا جديدة لضمان أن تكون الحماية غير المسلحة للمدنيين نهجا ينفذ على نطاق أوسع .

وبينما ننوه بالتحسينات بشأن حماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين الواردة في اتفاق السلام الشامل، لا يزال يساورنا القلق لأن مشاركة المرأة الرسمية في محادثات السلام كانت هامشية في معظم الحالات. ونشجع أيضا الحكومة على مواصلة جهودها لتحسين وصول المساعدات الإنسانية، وندعو الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى السماح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين بأمان ودون عوائق.

وأخيرا، لا يزال الانتقال السياسي في السودان هشا. فالزيادة الأخيرة في العنف القبلي تثير قلقا بالغا وتتطلب استجابة شاملة تعالج حاجة الشعب السوداني الملحة إلى السلام. ومع تطور عملية الانتقال السودانية، فإن التقدم الملموس في مجال حقوق الإنسان والعدالة والحوكمة الشاملة للجميع سيحدد في نهاية المطاف ما إذا كانت تطلعات السودانيين ستتحقق. كما تمثل فرصة حاسمة للأمم المتحدة والمجلس لدعم السعي إلى السلام في السودان، ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وسيلة مفيدة لتحقيق ذلك الهدف.

السيدة نورمان – شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلي الأمين العام ديكارلو ولاكروا على ملاحظاتهما وعلى آخر المعلومات عن آخر التطورات في السودان.

وأود أيضا أن أرحب بالتقدم المحرز في الميدان منذ اجتماع مجلس الأمن في حزيران/يونيه (انظر S/2020/496) للإذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

تشيد الولايات المتحدة بجهود الحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين، والجبهة الثورية السودانية وفصيل جيش تحرير السودان – فصيل منّي مِنّاوي للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يؤذن بعهد جديد في جميع أنحاء السودان إذا ما تم التقيد به بروح مخلصة وبحرص على تحقيق السلام والمصالحة والتنمية. وبات على الطرفين الآن أن ينفذا الاتفاق بشفافية وفي الوقت المناسب. ولدينا اعتقاد راسخ بأن من شأن الاتفاق أن يحقق السلام

والعدالة والاستقرار على المدى الطويل لأولئك الذين عانوا من تكرار العنف ولضحايا الفظائع التي اُرتكبت دون عقاب. ولن تكون الخطوات التالية سهلة، بيد أن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم هذا الاتفاق لأننا نعتقد أن من شأنه أن يكون أساساً لسودان جديد عادل وديمقراطي.

وبالمثل، ترحب الولايات المتحدة بإعلان المبادئ الذي وافقت عليه مؤخرا الحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. ونحث الطرفين على بدء مناقشات تستند إلى تلك المبادئ في وقت قريب.

ويستند اتفاق السلام في جوبا وإعلان مبادئ أديس أبابا إلى الزخم الهائل في السودان الذي بدأ في أواخر عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩ لتحقيق السلام والحرية والعدالة، فضلا عن تحقيق المساواة في الحقوق والفرص لجميع السودانيين. وندعو حركة تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد، إلى التعاون دون إبطاء مع الحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين لتعزيز هدف السلام.

ويتطلب تحقيق السلام الشامل عملية سلام شاملة ومتناسقة. وهناك الآن، أكثر من أي وقت مضى، حاجة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم الشعب السوداني. ونشيد بجهود الأمم المتحدة لوضع الأساس لوجود فعال للأمم المتحدة في السودان. ونأمل أن تتصرف الأمم المتحدة بسرعة، على الرغم من التأخير في تعيين ممثل خاص للأمين العام، لتوظيف أفراد البعثة ونشرهم.

وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن البعثة المتكاملة ستتمكن من الوفاء بولايتها في دعم الانتقال السياسي وعملية السلام ومساعدة جهود بناء السلام والتنمية وتقديم المساعدة الإنسانية وكذلك المساعدة الحاسمة لإصلاح قطاع الأمن وتدريب الشرطة وتحقيق سيادة القانون والحكم المدني الشامل.

ونشعر في الوقت نفسه بقلق عميق من عدم المساءلة عن أعمال العنف التي حدثت مؤخرا في دارفور وغيرها من المناطق المتأثرة بالنزاع. ونشيد بالخطوات التي اتخذها السودان للتصدي لهذا العنف، بما في ذلك عن طريق وضع خطة لحماية المدنيين وتعيين الولاة المدنيين ونشر قوة مشتركة.

ومع ذلك، يجب على السلطات المحلية والحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين بذل المزيد لمنع زيادة الهجمات التي تشنها الميليشيات على المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا، فضلا عن مساءلة المسؤولين عن أعمال العنف المروع التي وقعت في مِستري وفي أماكن أخرى. ونحث العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على مواصلة التنسيق لحماية المدنيين. ويذكرنا العنف، الذي خلّف مئات القتلى والآلاف من المشردين، جميعا بأنه يجب أن تكون حماية المدنيين أولوية دائما في مداولاتنا وقراراتنا المتعلقة بالسودان، بما في ذلك خلال مناقشاتنا المقبلة بشأن مستقبل العملية المختلطة.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلي الأمين العام روزماري دي كارلو وجان – بيير لاكروا على معلوماتهما المستكملة الشاملة. وأرحب بحضور صديقي العزيز الممثل الدائم لجمهورية السودان في هذه الجلسة.

ترحب فييت نام ترحيبا حارا بعدة تطورات إيجابية في السودان، بصفة عامة وفي دارفور بصفة خاصة خلال الأشهر القليلة الماضية. وتثني فييت نام على الجهود التي تبذلها حكومة السودان الانتقالية في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في البلد، وكذلك في التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويحدونا أمل صادق في أن يفتح اتفاق السلام التاريخي الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في ٣١ آب/أغسطس بين الحكومة والجبهة الثورية السودانية وجيش تحرير السودان – مني مناوي صفحة جديدة للسلام في البلد. ونشيد بجهود الطرفين في إجراء المفاوضات عن طريق التواصل عن بعد إلى حد كبير، وكذلك جهود جنوب السودان المجاور في التوسط المستمر في عملية

السلام. ويدل ذلك على أن جائحة كوفيد-١٩ لا يمكنها أن تحول دون الإرادة الحقيقية لصنع السلام.

ونود أيضا أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء المعنيين بالمساهمة في عملية السلام في السودان. ونسلّم في الوقت نفسه بأن السودان ما زال يواجه الكثير من التحديات. ومن الأهمية بمكان أن تواصل جميع الأطراف المعنية في السودان التقيد باتفاقاتها تماما، مما يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في البلد على المدى الطويل. وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، يظل تنفيذ المهام الانتقالية ومفاوضات السلام أهم مهمتين من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في السودان. ونرحب بتعيين الولاة المؤقتين في ١٨ ولاية وندعو الحكومة إلى إحراز مزيد من التقدم في العملية الانتقالية.

وعلاوة على ذلك، نحث بقية الجماعات المسلحة في دارفور على الانخراط في مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن. ونرى أنه ينبغي دعم مزيد من تدابير بناء الثقة في ذلك الصدد. ويمكن زيادة تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن دور الوساطة الذي يضطلع به جنوب السودان. وفي ضوء التحديات التي تسببها جائحة كوفيد-١٩، فإن من المهم دعم الحكومة في مواصلة الحوار مع الأطراف المعنية في دارفور، بما في ذلك عن طريق وسائل الاتصال عن بعد.

ثانيا، ننوه بتعزيز استقرار الوضع الأمني في السودان بصفة عامة وفي دارفور على وجه الخصوص. ونحث الجماعات المسلحة في دارفور على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وفي الوقت نفسه، لا يزال العنف القبلي في دارفور يشكل مصدر قلق خاص. ونلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة في التصدي للحوادث الأخيرة، وندعو الحكومة إلى إيجاد حلول شاملة ومستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف القبلي في دارفور، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز الحوار والمصالحة بين مختلف القبائل والمجتمعات المحلية. كما نشيد بجهود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وبما أن البعثة تمر بعملية الخفض التدريجي، فإننا نشجع العملية المختلطة على مواصلة المشاركة في أنشطة بناء قدرات قوات الأمن الحكومية.

ثالثا، من المهم التصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية الحرجة في السودان. وترحب فييت نام بالتزام المانحين المعنيين في مؤتمر شركاء السودان المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه لدعم البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الحكومة السودانية في جهودها الرامية إلى التصدي للجائحة، فضلا عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام (S/2020/912) فإن المرحلة الانتقالية بحاجة إلى الدعم المالي والسياسي. وينبغي تيسير، وليس منع، حصول السودان على المساعدة المالية الدولية والاستثمار وتخفيف عبء الديون في الأجلين القصير والمتوسط.

رابعا، نثني على الجهود والتعاون من جانب الأمم المتحدة والسودان منذ حزيران/يونيه. ونتطلع إلى نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في الوقت المناسب لدعم عملية الانتقال والتنمية في السودان. ونؤيد بقوة الدور النشط للمرأة ومشاركتها في جميع مراحل العملية الانتقالية. وعليه، نقدر الجهود التي تبذلها البعثة لدعم مشاركة المرأة في ذلك الصدد.

ختاما، نشاطر الأمين العام تماما رأيه الوارد في تقريره: السؤال هو ما إذا كان المجتمع الدولي قادرا على الامتناع عن دعم السودان في سعيه إلى مواجهة تحدياته الهائلة. ذلك ما لا يستطيعه مجلس الأمن.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر وكيلي الأمين العام، روزماري ديكارلو وجان بيير لاكروا، على إحاطتيهما بشأن الحالة في السودان وعلى التقرير

عن أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والتقدم المحرز في نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2020/912).

ونود أن نبدأ بتهنئة شعب وحكومة السودان تهنئة خالصة. وأعتقد أنه يمكننا القول دون مبالغة إن حدثا تاريخيا قد تحقق. ففي ٣١ آب/أغسطس، تم التوصل في جوبا إلى اتفاقات مبدئية بشأن السلام في البلد ومستقبله. ونتطلع إلى التوقيع الرسمي على اتفاق سلام وبدء الأطراف في تنفيذ التزاماتها.

وفي هذا الصدد، يجب أن ننوه بجهود الوساطة التي بذلها شعب جنوب السودان والرئيس سلفاكير شخصيا. وهذا دليل آخر على فعالية صيغة ”الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية“.

إننا نتفق مع الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام بأن السودان يواجه مهاما معقدة على صعيد استعادة عافية اقتصاد البلد وتنفيذ مشاريع بناء السلام. ولهذا السبب بالتحديد، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة السياسية الخاصة الجديدة ينبغي أن تصل إلى قدراتها المقررة في أقرب وقت ممكن. ومن حق الخرطوم أن تتوقع أن يتمكن المجتمع الدولي من تقديم المساعدة اللازمة بسرعة، وينبغي لمجلس الأمن ألا يخيب آمال الشعب السوداني.

وقد أحطنا علما باقتراح الأمين العام غوتيريش بشأن الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق سريع على طرائق نقل الأصول وقدرات الدعم من العملية المختلطة، التي توشك على الانتهاء من ولايتها، إلى البعثة المتكاملة. ونعتبر أن هذه المبادرة تأتي في وقتها تماما ونحث الأمانة العامة على الشروع في العمل بشأن هذه المسألة.

ونكرر موقفنا المؤيد للانسحاب النهائي للعملية المختلطة، التي أكملت بنجاح المهام الموكلة إليها. فالتحديات التي تواجه دارفور اليوم ذات طابع يتعلق ببناء السلام وليس حفظ السلام. وقد حان الوقت للتركيز على الانتعاش والتنمية الاقتصادية في دارفور؛ وينبغي أن تكون هذه الأولوية. ونعتقد أن ثمة أهمية حيوية لأن نواصل السير على طريق الخفض التدريجي للعملية المختلطة وسحبها، وفقا للإطار الزمني المحدد في القرار ٢٥٢٥ (٢٠٢٠).

ونلاحظ أن طريقة تطور الأحداث في دارفور لا تُظهر أي تغييرات سلبية ذات شأن. ولا يغير من هذه الصورة العامة الاشتباكات بين القبائل في بعض الولايات والتي تندلع لعوامل، من بينها الترحال الرعوي الموسمي. وعلاوة على ذلك، فإن استجابة السلطات الفورية والمنسقة للأحداث، فضلا عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية المدنيين، الذي يقدم السودان تقارير عنه بانتظام إلى مجلس الأمن، يدلان مرة أخرى على التزام الخرطوم باتباع نهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ولا يسعنا إلا أن نرحب بذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المخرب الرئيسي لعملية السلام والشخص المسؤول عن عداء حركة جيش تحرير السودان في منطقة جبل مرة لا يزال هو عبد الواحد نور، الذي يرفض، في جملة أمور، الانضمام إلى اتفاق السلام. وندعو مرة أخرى البلدان التي لديها تأثير على ذلك الخصم المتعنت إلى ممارسة الضغط اللازم عليه.

ونلاحظ أن الأمين العام دعا مرة أخرى إلى رفع الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب، بما في ذلك المفارقة التاريخية المتمثلة في أن السودان لا يزال مدرجا على القائمة الأمريكية للبلدان التي ترعى الإرهاب. ومن الواضح أننا نود أن نؤيد ذلك النداء. فمن المستحيل الحديث عن أهمية الانتعاش الاقتصادي للبلد، فيما نواصل في الوقت نفسه عرقلة تنفيذ المبادرات من خلال المؤسسات المالية الدولية. ونرى أن رفع الجزاءات الأحادية الجانب يخضع لشروط لا علاقة لها بعملية السلام في السودان، ولكنها تجسد جدول أعمال الذين فرضوا تلك القيود. وهذا النوع من الاستخفاف لا يفاجئنا ولم يفاجئنا منذ وقت طويل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد صدّيق (السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأن أعرب عن خالص تقديرنا لصديقي ديان تريانسياه دجاني على الرئاسة الناجحة لإندونيسيا في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا والسيدة روزماري ديكارلو على إحاطتيهما. كما أود أن أعرب عن شكري وامتناني لجميع أعضاء مجلس الأمن على الدعم الذي أعربوا عنه وقدموه لبلدي.

في أواخر آب/أغسطس وبعد عام تقريبا من المفاوضات الصريحة والمثمرة في جوبا، أبرمت حكومة السودان الانتقالية والجماعات المسلحة الرئيسية في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق اتفاق سلام تاريخيا. والاتفاق شامل في نطاقه وهو يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي في البلد. ويشمل ذلك تقاسم الموارد وملكية الأراضي والعدالة الاجتماعية والحكم والمساواة على الصعيد الوطني. ويتضمن الاتفاق أيضا بنودا لحل عواقب النزاعات، بما في ذلك الإغاثة الإنسانية والعودة الآمنة والطوعية للنازحين واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية ونزع سلاح المقاتلين وإدماجهم في الجيش الوطني أو في المجتمع وتنمية المناطق المتضررة من النزاع وإعادة تأهيلها وتعميرها.

وثمة ثلاثة عناصر تميز اتفاق السلام هذا وتجعله مختلفا عن الاتفاقات السابقة.

أولا، هناك إرادة سياسية والتزام قويان من جانب الحكومة الانتقالية بتحقيق السلام والعدالة والحرية بما يتماشى مع الأهداف الرئيسية للوثيقة الدستورية.

ثانيا، تم التفاوض على الاتفاق وإبرامه بين السودانيين أنفسهم. وكما قال دولة رئيس وزراء جمهورية السودان، عبد الله حمدوك: ”هذا سلام سوداني، صُنع بأيدينا وبجهودنا الذاتية“.

وفي هذا الصدد، فإن السودان يشكر حكومة جنوب السودان على دورها الهام في استضافة المحادثات وتيسيرها.

ثالثا، جرت المفاوضات بين شركاء، وليس بين خصوم، على النقيض من أجواء المواجهة التي سادت إبان النظام السابق.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، التقى رئيس الوزراء حمدوك مع زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، عبد العزيز الحلو، في أديس أبابا. ووقعا معا إعلان مبادئ، ضمنا من خلاله استمرار وقف الأعمال العدائية الحالي طوال عملية التفاوض. واتفقا أيضا على ستة مبادئ من شأنها أن تمهد الطريق لحل المسائل القليلة المتبقية. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتنا إلى عبد الواحد محمد نور للانضمام إلى عملية السلام والسعي إلى بناء مستقبل مزدهر يسوده السلام والاستقرار في دارفور.

إن حكومة بلدي ملتزمة التزاما كاملا بتحمل مسؤوليتها عن حماية شعبها في دارفور بصفة خاصة وفي جميع أنحاء البلد بصفة عامة.

وفي هذا الصدد، وعقب الاشتباكات القبلية المؤسفة التي وقعت في دارفور في بداية الموسم الزراعي في تموز/يوليه، ضمنت الحكومة عدم تكرار هذه النزاعات عن طريق تعزيز قدراتها الأمنية في دارفور بإرسال ١٥ ٠٠٠ فرد من قوات الجيش والشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا شن حملة لجمع الأسلحة على نطاق الإقليم. وعلاوة على ذلك، يجري تشجيع التعايش السلمي بين القبائل، كما تم تحسين وتعزيز آليات العدالة الجنائية. والأهم من ذلك أنه سيكون لتعيين ولاة مدنيين في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في دارفور، أثر عميق في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي أيار/مايو، أطلع السودان مجلس الأمن على خطته الوطنية لحماية المدنيين في دارفور والمناطق المتضررة من الحرب. وتسترشد الخطة بأفضل الممارسات، فضلا عن السياسات

والمعايير الناجحة. وقبل عشرة أيام، تم إطلاع المجلس أيضا على تقرير مرحلي دوري عن تنفيذ الخطة. وعلاوة على ذلك، فإن توقيع اتفاق السلام سيفسح حتما المجال ليس فقط لتحقيق السلام الدائم ولكن أيضا لتوفير حماية أفضل للمدنيين في المناطق المتضررة.

وبعد اتخاذ القرار ٢٥٢٤ (٢٠٢٠)، مباشرة الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، اتخذ رئيس الوزراء قرارا بتشكيل آلية وطنية للتنسيق مع البعثة، وتعيين دبلوماسي مخضرم منسقا وطنيا. وتضم هذه الهيئة التنسيقية المشتركة بين الإدارات جميع السلطات الوطنية المعنية، وهي مكلفة بتحقيق التآزر بين الحكومة والبعثة على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولايات، وكذلك بتحديد المجالات التي يحتاج السودان إلى الدعم فيها. وعندما زار فريق التخطيط في الأمانة العامة السودان في آب/أغسطس، قامت الآلية الوطنية بدور رئيسي في إنجاح الزيارة. ولن ندخر جهدا لتيسير إنشاء البعثة الجديدة، وضمان الانتقال السلس من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، في كانون الأول/ديسمبر. وفي حين نشكر مجلس الأمن والأمانة العامة على الاستجابة لطلب السودان إنشاء هذه البعثة السياسية الخاصة، فإننا نتوقع إجراء المزيد من المشاورات الوثيقة مع الحكومة خلال التخطيط للبعثة وتحديد هيكلها وسياساتها وأولوياتها. ونأمل أيضا أن يوافق مجلس الأمن قريبا على الممثل الخاص للأمين العام لقيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

وجميع أعضاء المجلس يعلمون أن الحكومة الانتقالية في السودان تتصدى بلا كلل لتحديات هائلة. ونتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية للنظام السابق، فإن الحالة الاقتصادية مزرية. ويقترن ذلك بجائحة مرض فيروس كورونا والمستوى غير المسبوق للأمطار الغزيرة والفيضانات المدمرة. وتتطلب هذه الحالة دعماً سخياً ومستمراً من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك رفع السودان على وجه السرعة من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، وهو ما يمنع تخفيف عبء الديون والحصول على القروض الميسرة والاستثمار الأجنبي الواسع النطاق. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر البلدان التي شاركت وتعهدت في مؤتمر شركاء السودان الرفيع المستوى، الذي عقد افتراضيا وشاركت في استضافته ألمانيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وحكومة السودان في حزيران/يونيه، وكذلك اجتماع المتابعة الذي استضافته المملكة العربية السعودية في آب/أغسطس.

وستواصل الحكومة الانتقالية في السودان جهودها الرامية إلى إحداث تغييرات جوهرية في المجالات السياسية والاجتماعية والأمنية من أجل بناء بلد ينعم بالرخاء والسلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.